ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة

Adjusting the informal economy in Algeria to increase the revenues of the public treasury

د. موسوس مغنية، أستاذة محاضرة قسم ب
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة الشلف- الجزائر.
moussous73@gmail.com

الملخص:
الاقتصاد الموازي ظاهرة اقتصادية قديمة، استخدم الباحثون عدة تسميات للتعبير عنه، تعاني منه و تحاربه جل دول العالم على اختلاف مستوى تطورها، يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له، وهو يمثل جملة من النشاطات الاقتصادية التي تحقق دخلا لكن غير مصرح بها ، سواء كانت قانونية او غير قانونية، وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1990، و يعود ذلك الى عدة اسباب داخلية و خارجية، خاصة منها تقلبات اسعار النفط، المصدر الاساسي لإيرادات الدولة، وقد ظهرت الانشطة الموازية في معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري، و اصبحت تمثل نسب معتبرة من الانشطة الاقتصادية لكل قطاع، و بالتالي تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، و هذا يعد عائقا كبيرا أمام التنمية لأنه يحرم خزينة الدولة من عائدات جبائيه كبيرة قادرة على تخفيض عجزها و حتى القضاء عليه، كما يحرم البنك المركزي من العملة الصعبة التي لا تمر داخل الجهاز البنكي، زد على ذلك التأثير السلبي على توازنات السوق الداخلية، لذلك على الجزائر استقطاب هذه الثروة الاقتصادية المهملة و المورد المالي غير المستغل، بمحاولة تقنينه و دمجه في الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي; ايرادات الموازنة العامة.

Abstract:

Parallel economy in an ancient economic phenomenon, to express it, researchers use numerous names, both developed and developing countries suffer from this phenomenon and fight it, it goes hand in hand with formal economy, and approximately it is completary and competitor of it, it represents a group of economic activities that gain undeclared incomes whether it is legal or illegal, This phenomenon has been spreaded in Algeria capaciously after adopting the economic liberality policy in 1990, because of many internal and external causes, and especially the petrol price changing's ,the main source of the country funds, the activities appeared in all Algerian economic sectors, that has been representing a good rate of the economic activities in each sector, and so ,forming a good rate of the gross domestic product, and this is considered to be a great obstacle of development because it prohibits the state treasury from a big taxes incomes that can reduce its deficit or even end it, also, the central bank is banned from the hard currency which did not pass within bank device, moreover, the negative effect on the internal market balance..., that's why Algeria must attract this economic neglected wealth, and the unexploited financial resource, by trying to legislate it and integrate it in the formal economy

key words: Informal Economy, revenues of the public treasury

JEL classification: H20. H50

Received: 13/05/2018
Revised: 20/05/2018
Accepted: 24/05/2018
Online publication date: 01/06/2018

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي من اهم الظواهر الاقتصادية، التي اثارت جدلا و اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين و سياسات السياسيين منذ زمن بعيد، فهي ظاهرة قديمة و عالمية لا يخلو منها اي مجتمع سواء كان متقدما او ناميا.

و الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، التي توسعت بشكل كبير جدا خاصة بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، في اطار برامج الاصلاح الهيكلي المدعمة من طرف مؤسسات المال الدولية، و التي انعكست عنها نتائج سلبية جمة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي اهمها انتشار الاقتصاد غير الرسمي، و الذي اصبح اقتصادا موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق و تشكيل القيمة و تراكم راس المال، يسير بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي المهيكل إداريا، و ليس قطاعا غير رسمي فقط.

و نحاول في هذه الورقة البحثية ان نبين اهم الاسباب التي ادت الى انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر و اهم القطاعات التي توسعت فيها انشطته، و كيفية ضبطه و تحويل ايراداته الى خزينة الدولة.

لمناقشة هذا الموضوع قسمنا البحث الى النقاط التالية:

اولا- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا- اسباب نمو و انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

ثالثا- مظاهر و حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

رابعا- تقنين السوق غير الرسمي و تحويل ايراداته الى خزينة الدولة.

أولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

قبل استخدام هذا المصطلح في الفترة ما قبل سبعينات القرن الماضي استعمل الكثير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين مصطلحات مثل: الهامشي، الفئة الهامشية، القطب الهامشي للمجتمع، التقليدي، الريفي...الخ، ويعود ذلك لتواجد ظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة وما نتج عنها من أزمة التشغي، لكن بعد ذلك استخدمت مصطلحات عديدة و اسماء مختلفة للتعبير عن المعاملات و النشاطات التي تتم في هذا الاقتصاد منها: الاقتصاد الموازي Parallel Economy، الاقتصاد الخفي Hidden Economy، اقتصاد غير مصرح undeclared Economy، اقتصاد تحتي او سفلي Underground Economy، الاقتصاد الاسود Blak Economy، اقتصاد الظل Shadow Economy، اقتصاد غير رسمي Informal Economy...الخ، و التسمية الاخيرة هي الاكثر شيوعا و انتشارا.

تعدد هذه المصطلحات يدل على تعقد هذه الظاهرة، حيث انها تضم الكثير من الجوانب المختلفة و المتشابكة، لذلك ليس هناك تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد الخفي او الموازي، حيث ان تعريفه يختلف حسب الانشطة التي تتم فيه، من شخص الى اخر و من منظمة الى اخرى.

- فقد عرف كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي بأنه"عبارة عن تبادل سلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء"(1).

- كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي فهو: " يعبر الاقتصاد غير المنظور عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام، لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية".(2)

- أما المكتب الدولي للعمل فقد استخدم ثلاث اتجاهات مختلفة لتعريفه:(3)

- **الاتجاه الإحصائي**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

- **الاتجاه القانوني**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني .

- **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي** : الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

وقد اقترح المكتب أن يستعمل مصطلح "اقتصاد غير رسمي" بدلا من"القطاع غير الرسمي" لأن العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس في قطاع واحد من النشاط الاقتصادي.(4)

- كما عرفه المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري بأنه عمليات الانتاج و تبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل كليا او جزئيا ضمن الاحصائيات و المحاسبة. (5)

و عرفه البعض من منظورين:(6)

- المنظور الاول هو منظور التهرب الضريبي: وهو بذلك كافة الانشطة المحققة لمداخيل تخضع للضريبة لكن لا يتم الاعلان عنها، او اقرارها بأقل من قيمتها الحقيقية للسلطات الضريبية، بهدف التهرب من دفع الضريبة لتحقيق معدلات اعلى من الأرباح.

لكن من هذا المنظور تغفل نشاطات اخرى محققة لمداخيل لا يعلن اصحابها عنها، ليس لسبب التهرب الضريبي و انما بسبب انها في اصلها معاملات غير قانونية و ممنوعة.

- اما المنظور الثاني فهو منظور حسابات الناتج الوطني:و على اساسه يمكن تعريف الاقتصاد الموازي بأنه:"مجموعة الانشطة المولدة للدخل سواء كانت مشروعة في اصلها او غير مشروعة، و التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الوطني، إما لتعمد اصحابها اخفائها و إما بحكم طبيعتها، حيث تعد من الانشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد."

مما سبق يمكن ان نستنتج ان الاقتصاد الموازي يشمل كافة الانشطة و المعاملات غير المصرح بها للسلطات القانونية في الدولة، و تنقسم الى قسمين :

- انشطة تحقق مداخيل بطرق شرعية، لكن لا يتم الاعلان عنها او اعلانها بأقل من قيمتها الحقيقية للإدارات القانونية و الضريبية، تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الانشطة مثل الدروس الخصوصية او تجارة العملة بسوق السكوار في العاصمة .
- و انشطة تحقق مداخيل بطرق غير شرعية يتم اخفاؤها بسبب ان هذه الانشطة بحكم طبيعتها مخالفة للقوانين السائدة محليا او دوليا مثل التهريب، انشطة القمار، الدعارة، تجارة المخدرات ...الخ.

و بذلك نجد ان انشطة و معاملات الاقتصاد الموازي تتميز بـــ:

-سلوكيات غير نظامية اي مخالفة للقانون، تعمل بجانب نشاطات القطاع الرسمي تؤثر و تتأثر به.
- منها ما يمكن ان يتحول الى القطاع الرسمي مثل تجارة الباعة المتجولين، ومنها ما لا يمكنه ذلك مثل تجارة المخدرات.
- تحقق مداخيل بتكلفة منخفضة (لعدم دفع الضرائب).
- ضعف مستوى التنظيم واستعمال وسائل الإنتاج البسيطة،
- عدم الفصل بين العمل و رأسمال و علاقات العمل القائمة أساسا على مناصب التشغيل العرضية أو على صلات القرابة الشخصية أو الاجتماعية بدلا من العقود الرسمية.

و يلجأ الاشخاص الى مثل هذه النشاطات:

- هروبا من الضرائب المرتفعة او القيود المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي.
- لتحقيق معدلات مرتفعة من الارباح.
- لعدم توفر مناصب عمل في القطاع الرسمي.
- اعتبار الاقتصاد الخفي مكانا ملائما لممارسة بعض الانشطة الممنوعة قانونيا، خاصة منها الممنوعة محليا و دوليا (تجارة الممنوعات، التهريب، الرشوة، انشطة القمار...الخ).

و هناك من يعتبر الاشخاص الذين يعملون في هذه السوق اشخاص طفيليين او مجرمين فعليين او محتملين، في حين هناك من يعتبرهم ضحايا لنقص فرص التشغيل في السوق الرسمي، فضلا عن كونهم مكافحين للتغلب على المشاكل و الصعاب المرتبطة بعملية التحضر، المتضمنة لعدد من المتغيرات من الممكن اجمالها فيما يلي:(7)

-الهجرة الريفية.
-النمو السريع للمدن.
-النمو البطيء في العمالة الصناعية.
-تطبيق تقانة الرأسمال الكثيف المستوردة في بيئة تتميز بوجود فائض ضخم من قوة العمل.

و يعد P.GUTMANN من اوائل الذين نبهوا الى اهمية و خطورة هذه الظاهرة، عندما نشر بحثه عام 1977 عن الاقتصاد السفلي، و الذي اشار فيه الى ان المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني، ليست بالقدر الهين الذي يمكن معه اهمالها.

ثانيا: اسباب نمو و انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر

تشكل نشاطات الاقتصاد الموازي شبكة متسعة و متنامية من علاقات الانتاج و التبادل و التوزيع، و التي تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول منها الجزائر، فالاقتصاد غير الرسمي فيها لم ينشأ صدفة بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد، بالإضافة الى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات، و من اهمها:

1- أزمة النفط (بشقيها الانخفاض و الارتفاع): نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(8) اثر على الاستثمار و الانتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى:

• ففي 1986 انخفضت أسعاره بحوالي 50%، أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في الجزائر أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات، نتيجة انخفاض إيرادات الجزائر من الخارج من حوالي 13 مليار دولار عام 1985 الى حوالي 7 مليار دولار عام 1986، تمخض عن ذلك ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات و تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، و توقف عدة مشاريع استثمارية و ضعف الإنتاج المحلي في السلع و الخدمات، إثر تدني الواردات خاصة منها الواردات الإنتاجية، مع زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية مما فتح الباب على الانشطة غير الرسمية.

• و في2004 ارتفعت اسعاره و استمرت في الارتفاع حتى وصلت الى أكثر من 150$ للبرميل، حينها حققت الدولة ايرادات معتبرة، عملت بها على تسديد ديونها المقدرة بحوالي 21 مليار $، و تكوين احتياطي صرف وصل الى حوالي 193مليار $ في 2014، و تخصيص مبالغ معتبرة لا نجاز برامج استثمارية ضخمة خاصة في القطاع غير المنتج، هذه الراحة المالية جعلت الدولة تتهاون او تغفل عن سياستها الضريبية سواء من حيث توسيع القاعدة الضريبية اومن حيث التحصيل الضريبي، مما ادى الى انتشار التهرب الضريبي، في اطار الانشطة غير الرسمية حيث ان نسبة التحصيل لم تتجاوز 20%، لكن مع بداية السداسي الثاني لسنة 2014 عادت اسعار النفط للانخفاض و تهاوت معها الايرادات الخارجية، مما احدث عجزا في الخزينة العمومية، و لتغطيته لجأت الدولة الى الزيادة في الضرائب، و تجلى ذلك خاصة في قانون المالية لسنة 2016 و 2017. وقد نشر منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" في سبتمبر 2016 احصائيات، تصنف الجزائر في المرتبة الاولى افريقيا و الرابعة عالميا من حيث فرض الضرائب بمعدل 72.7%، و هذا يؤدي الى زيادة التهرب الضريبي، و تتحقق القاعدة التي تقضي بأن الإكثار من الضرائب يقتل الضريبة، في حين لجات في 2018 الى اسلوب ثاني و هو التمويل غير التقليدي(الاصدار النقدي)، و يترتب عن هذين الاجرائيين زيادة العبء الضريبي الى جانب الضغوط التضخمية و الارتفاع في المستوى العام للاسعار، و بالتالي انخفاض الدخول الحقيقية لدافعي الضرائب افرادا او مؤسسات، الامر الذي دفعهم و يدفعهم الى تعويض هذا النقص عن طريق انشطة السوق الموازي.

2- زيادة عبء المديونية الخارجية و عجز الجزائر عن التسديد بعد ازمة النفط 1986، نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية خاصة في الفترة (1985-1995)، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): تطور المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة(1985-2015)، الوحدة:مليار$

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	3

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر.

و هذا ادى بدوره الى ارتفاع خدمة الدين و عجز الدولة عن التسديد في 1994، حيث وصلت الى أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، فقد تطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار عام 1987 ثم إلى7 مليار$ عام 1989 ، إلى أكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993،(9) و هذا اثر سلبا على معدل الاستثمار، و بالتالي على معدل التشغيل و الانتاج، مما ساعد على تفشي الانشطة غير الرسمية.

3- ارتفاع معدل البطالة في الجزائر: التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل و المناصب التي تخلق سنويا قد ادى الى اتساع نطاق البطالة، ويعود ذلك الى عدة اسباب منها ازمة النفط لـ1986 التي ادت الى انخفاض ايرادات الدولة، و صعوبة الحصول على قروض اجنبية لزيادة مشروطيتها، مما ادى الى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة و توقف جزء من الاستثمارات التي كانت في طور الانجاز نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل و توقف عدد من العمال عن العمل، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2):تطور معد البطالة في الجزائر في الفترة(1985-2015)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة%	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

فقد كان معدل البطالة في 1985 حوالي 9.7%، و بعد دخول الجزائر في تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي و تحرير الاقتصاد و تطبيق برامج الخوصصة، ادى الى فقدان أكثر من600 الف منصب عمل، بالاضافة الى التراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، فارتفع هذا المعدل بصورة متزايدة حتى وصل الى 29.5 في 2000، وقد أشارت المنظمة العالمية للتجارة إلى ان انفتاح الاقتصاد العالمي

ساهم في النمو الاقتصادي في العالم لكن دون نمو الشغل المنشود، وأوضح المدير العام لها السيد باسكال لامي ان "الاقتصاديات غير الرسمية انتشرت في العديد من البلدان، حيث مثل ذلك 50 % من مناصب الشغل في هذه الدول."

و رغم تراجعه بعد ذلك مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث وصل في 2005 الى 15.3% ثم في 2017 الى 12%، الا انه يبقى معدل مرتفع ادى إلى البحث عن طرق وفرص للتشغيل بديلة في القطاع غير الرسمي، خاصة عند الشباب الذين يطلبون العمل لأول مرة.

4- النمو الديموغرافي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، و ذلك بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فانتشار المراكز الصحية و تقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة السكانية خلال فترة وجيزة، حيث قدر معدل النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1985 بحوالي 2.9%.(10) نتج عن ذلك زيادة الطلب على العمل و السلع و الخدمات و عدم مرافقة هذه الزيادة زيادة في العرض المحلي الرسمي.

5- ارتفاع تكاليف المعيشة و تدني مستوى الدخل: تبني الجزائر برامج الاصلاح الهيكلي المدعمة من قبل مؤسسات المال الدولية في فترة تسعينات القرن الماضي ادى بالدولة الى تقليص الدعم على السلع و الخدمات و تحرير الاسعار و خفض قيمة الدينار الجزائري، و تزايد مستويات التضخم مع تجميد الاجور، انعكس عنه تدني مستويات الدخل والفقر فيها، وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشية كريمة لأصحابها، فقد كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط اقل من 1.25$ يوميا 3.6% عام 1988 ارتفعت الى 5.7% عام 1995 ثم انخفضت الى 3.1% سنة 2000، و تطور معدل الفقر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3): تطور معدل الفقر في الجزائر

السنة	1966	1979	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
معدل الفقر%	54	28	8.1	14.1	28	12.1	5.7	5	6
الفقر المدقع %	-	-	3.6	5.7	-	3.1	2.7	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، 2017.

- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2000-2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013 /2014، ص.102.

فشجع ذلك على البحث عن وظائف اضافية لسد الحاجة، أو اتخاذ النهج غير المشروع في تلقي رشاوي أو القيام بأنشطة مخالفة للقانون، بالإضافة الى تركيز الدولة على تنمية المدن الحضرية، وإهمال ما عداها من مدن الجزائر العميقة، خاصة المناطق الريفية، بالتالي الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

6- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها، و" ضعف أساليب الرقابة على عدة مستويات من وزارة التجارة المختصة قانونا في مراقبة العمليات التجارية وإدارة الجمارك التي تجاوزتها الأحداث نتيجة ارتفاع حجم الواردات، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولا إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق الشغل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية"(11)، وبالتالي ضعف الدولة في تغطيتها لمراقبة حركة الأسعار و العمالة ونقص السلع في الأسواق مما شجع بعض الفئات على استغلال ذلك للقيام بدور تكميلي وتحقيق مكاسب طائلة خارج الإطار القانوني الرسمي للدولة.

7- الانتقال نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية مع مطلع تسعينات القرن الماضي، مع غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية، أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية، مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة و التجارة غير الرسمية في الأسواق الجزائرية.

8- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما عرقل تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وهذا ما ادى إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي.

9- تراجع الدولة على أداء مهامها وعدم كفاءة مؤسساتها الحكومية، و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه، بالاضافة الى عدم استقرار تشريعاتها و قوانينها، ادى الى انتشار البيروقراطية والرشوة، و الفساد بكل اشكاله الاداري، المالي، و الاخلاقي، خاصة في الإدارات العامة، و عدم تطبيق القوانين بصرامة لمعالجته، وهذا شجع الأفراد للدخول في الاقتصاد الموازي و توسيع دائرته.

10- الاحالة على التقاعد او التقاعد النسبي في سن مبكرة، خاصة في القطاع العسكري و قطاع التربية و التعليم(لان هذين القطاعين يشغلان نسبة معتبرة من اليد العاملة في الجزائر)، تجد الشاب في سن الثلاثينات و هو متقاعد فيسعى الى البحث عن فرصة عمل اخرى لتحسين دخله المالي و يكون له ذلك في القطاع غير الرسمي سهلا.

11- حالة لا استقرار الامني في دول الجوار مما ادى الى دخول عمالة غير شرعية عبر الحدود الى الجزائر، هروبا من الحروب والفقر في بلدانهم و بحثا عن سبل العيش، خاصة من النيجر، مالي، ليبيا وحتى نيجيريا، حيث يزحف آلاف من المهاجرين إلى الجزائر سنويا، أغلبيتهم ينشطون في مجال البناء والأشغال العامة بأجور زهيدة و غياب ظروف العمل و إجراءات السلامة، وهذا ما جعل أصحاب الورشات يفضلون تشغيل اللاجئين الأفارقة بدلاً من الجزائريين الذين يطلبون أجرة مرتفعة.

و مهما يكن من أمر، فان المعطيات الواقعية تبين ان شريحة المتعاملين في الاقتصاد الموازي تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع، باعتبارها ظاهرة تاريخية رافقت تطور المجتمع الجزائري، و شهدت تغيرات كبيرة في حجمها و نطاقها، على رغم محاولات التغيير التي مست كل جوانب المجتمع الجزائري.

ثالثا: مظاهر و حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

انتشرت النشاطات الاقتصادية للاقتصاد الموازي في شتى قطاعات الاقتصاد الجزائري من التجارة الى الخدمات، الصناعة، التحويل، الفلاحة، التوزيع...، و اصبحت تمثل نسب معتبرة من الانشطة الاقتصادية في كل قطاع، و بالتالي نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفعت هذه النسبة من 19.5%عام 1988 الى حوالي 35% عام 2000 ثم الى 45% عام 2012 لتصل الى حوالي 50% في نهاية 2017.

و اهم القطاعات التي تنتشر فيها هذه النشاطات مايلي:

1-**قطاع التجارة:** يعتبر من اكثر القطاعات التي تنتشر فيها النشاطات الموازية، حيث تشير التقديرات الى:

-وجود اكثر من60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية، و تكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا.(12)

-وجود حوالي200 الف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر، كما تشير احصائيات الاتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين لسنة 2012، ان منهم حوالي 20 الف تاجر أجنبي و700 سوق تنشط خارج القانون بمعنى خارج القنوات المعلوماتية.

- و بحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في 2017 بلغت 116 مليار دج، أما بعض المصادر الأخرى فترفع الرقم إلى اكثر من ذلك بكثير- وهو رقم جد ضخم- حيث أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد و قيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ على خزينة الدولة.

- كما صرحت ايضا أن ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30% عن سعرها الحقيقي، بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج.

- وجود حوالي 35%من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها و نوعية نشاطها في السجلات التجارية.(13)

- كما اعلنت شركة سونلغاز في 2017 عن 78 مليار دج قيمة فواتير الكهربا ء غير مسددة .

- انتشار السلع المغشوشة و المقلدة الصنع في السوق الجزائرية، فزيادة واردات الجزائر في فترة الوفرة المالية(2004-2014) ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة، القادمة من بلدان جنوب آسيا خاصة من الصين، حيث كشف تقرير أن 70 % من واردات الجزائر من بلدان آسيا والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا واندونيسيا، غير مطابقة للمواصفات إلا أنها تمكنت من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود، و أن ظاهرة البضائع المقلدة لم يسلم منها أي قطاع، إذ مست:

- مست قطع الغيار بحدود 50%.
- السجائر بنسبة اكثر من 60%.
- مستحضرات التجميل والعطور بأكثر من 50 %.
- وكذا المواد الكهرومنزلية ، تجهيزات الإعلام الآلي الملابس و الأحذية، الأشرطة السمعية، الأقراص المضغوطة، بالإضافة عن قدر غير قليل من الأدوية والمنتجات الصيدلانية...الخ.

و نجد حوالي 80 بالمائة من المنتجات المزورة مصدرها الاستيراد غير الشرعي خاصة من خلال من يُعرفون بـ"تجار الشنطة" و أن 55% من البضائع المقلدة آسيوية المنشأ، خاصة الصين، تايوان و تايلندا، متبوعة بدول أوروبا الشرقية خاصة روسيا و أوكرانيا، و حتى من إيطاليا وتركيا، في حين تمثل السلع المنتجة في الجزائر والمقلدة" ثلث" المنتجات المتداولة، و لذلك في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009 صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد.

- انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود، فقد سجلت مصالح الجمارك في 2010 حوالي 4252 مخالفة تهريب، كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الكميات المحتجزة من البضائع المهربة عبر الحدود لا تتجاوز15 %من الحجم العام للتهريب الحقيقي، و اهم السلع المهربة من الجزائر هي السجائر، المشروبات الكحولية، المفرقعات، المواشي، الوقود، بالإضافة الى تهريب الاثار و التحف الذي بات يكلف الجزائر سنويا ما يعادل اكثر من 6 مليار دولار كخسائر مادية، " اما اهم السلع المهربة الى الجزائر نجد المخدرات، مشروبات كحولية، ملابس، مفرقعات، اجهزة الهواتف النقالة و لوازمها، اسلحة و ذخيرة، مواد غذائية و حتى الادوية، و يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني الوسط الأمثل والحيوي لنشاط المهربين بصفة خاصة والتنظيمات الإجرامية، و في غالب الأحيان هي من تعمل على خلقها لتستفيد من العوائد التي تنجر عنها خاصة فيما يتعلق بتهريب الأسلحة ".(14)

-عن وزارة المالية (2018)، فان 120 الف متعامل اقتصادي مسجل في البطاقة الوطنية لمرتكبي اعمال الغش.

و بهذه المعطيات نجد ان القطاع الموازي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات و تراجع الانتاج الوطني، و قد نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استيراد و توزيع داخلية، و لم يترك للقطاع الوطني القانوني إلا هامشا ضيقا للمنافسة.

2- قطاع البناء و الاشغال العمومية: يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد غير الرسمي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية، فضمن 300 الف مؤسسة ناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، 30% منها تنشط في السوق الموازية، في حين أن 50 % من عمال هذا القطاع الذي يوظف أكثر من 100 الف شخص يعملون بطريقة غير قانونية، ويعود انتشار ظاهرة النشاط غير القانوني في هذا القطاع أساسا، إلى ارتفاع نسب التكاليف الجبائية وشبه الجبائية(15)، كما ان حوالي 4% من اليد العاملة غير الصرح بها هي يد عاملة اجنبية، من مختلف الجنسيات أغلبهم صينيين و افارقة بالاضافة الى سوريين.

3- قطاع الجباية: ان النظام الضريبي في الجزائر يحوي حوالي 30 ضريبة، لكن جبايتها تعتمد على ثلاثة فقط، هي الرسم على النشاط المهني بنسبة 55% ثم الرسم على القيمة المضافة و القسيمات، ولكن لا تحصل منها سوى على نسبة بسيطة لا تتجاوز 20%، و الباقي يمثل تهرب ضريبي، وهذا يعني أن إجمالي ما تُحصله الدولة من ضرائب ورسوم هو فقط ناجم عن اقل من ربع الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الباقي هو نشاطات موازية تمارس خارج المنظومة الجبائية.

4-**قطاع المال و الصرف:** لقد اعلن الوزير الاول "احمد اويحي" في اطار عرضه لقانون المالية لسنة 2018 في نوفمبر 2017، عن ارقام معتبرة عن القطاع المالي الموازي، حيث صرح ان هناك سيولة لدى الشعب مكتنزة تصل الى حوالي 53 مليار$، و ان كمية الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية تقدر بـ 2700 مليار دج من اصل 5600 مليار دج مجموع الكتلة النقدية المتداولة، اي بنسبة حوالي 50%، بعد ما كانت في 2010 حوالي 2439 مليار دج بما يعادل 40% ، وهي قيم معتبرة.

السوق الموازية تهيمن ايضا على نشاط صرف العملات في الجزائر، مع أن هنالك صعوبة كبيرة لتقدير دقيق للأموال التي يتم تداولها في هذه الأسواق، حيث تستخدم موارد مالية متأتية من تحويلات المغتربين الجزائريين والمتعاملين الأجانب والجزائريين ومن عدة أطراف أخرى، وقد عرف سوق العملة الموازية تطورا كبيرا و اصبح يشكل بذلك بديلا عمليا في الواقع، في غياب دور للبنوك و عدم الثقة فيها، وفي ظل الجمود الذي يعتري سياسة الصرف المنتهجة من قبل بنك الجزائر، وعدم اعتماد مكاتب صرف قانونية، على الرغم من وجود القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996 المنظم لشروط و كيفية انشاء مكاتب الصرف، و يعود السبب في ذلك الى:

- هامش الربح الكبير الموجود في هذه السوق على حساب السوق الرسمي، حيث تقدر في هذا الاخير بـ1 % وهي نسبة ضعيفة لا تستقطب اهتمام المتعاملين في سوق العملة، في حين يصل هذا الهامش في السوق الموازية الى 8 % كمعدل، وهو متوسط بعيد جدا عن الهامش الرسمي.

- القيمة الضئيلة المسموح بصرفها في السوق الرسمي و المقدرة بـ 15 الف دج في حالة السفر الى الخارج، و مقابلها لا يتعدى 150$ او 120€، هذه القيمة لا تكفي صاحبها العيش ليوم وليلة في احدى الدول الاوروبية مثلا، وهو ما يدفع بالمسافر إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تغطي جميع مصاريفه أثناء سفره.

و من اشهر اسواق الصرف الموازية في الجزائر سوق بور سعيد (السكوار) بالعاصمة، الذي تتحدث الارقام عن تداولاته التي تصل الى 2 مليار دولار، بالاضافة الى اسواق كل من عنابة، قسنطينة، وهران، شلف، و اسواق المناطق الحدودية...الخ، والتي تعمل بوظائف بورصة العملات شراءا وبيعا، بقيمة تقترب من سعر الصرف الفعلي لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية.

5- قطاع التشغيل: تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوة العاملة للظروف والأسباب التي سبق الإشارة إليها. وهي عمالة غير قانونية بمعنى غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، تتميز بتقاضيها أجر منخفض و من دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية، وحقوقهم الاساسية أكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها، فمعظم العمالة غير الرسمية ليس لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف أكثر خطورة، وهي معرضة للفصل دون تعويض، و يعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد كشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، بنسبة 35 %من القوة العاملة في الجزائر بعدما كانت 13.8% في 1992 ثم 17.2% في 2003، و تخسر الخزينة العمومية حوالي 7 % من عوائد الضريبة على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي حوالي 20%.(16)

و حسب تحقيق قام به الديوان الوطني للإحصائيات في 2012، كانت السوق الموازية في 2001 تشغل 1.6 مليون شخص ليرتفع الرقم إلى 3.9 مليون شخص أي ما يعادل 45.6% من اليد العاملة الإجمالية في 2012 خارج قطاع الفلاحة، يتوزعون على قطاعات التجارة والخدمات (45.3%) والبناء والأشغال العمومية (37%) والنشاطات الصناعية (17.7%).(17)

و هذا يدل على تنامي الظاهرة، واهم القطاعات التي ينتشر بها التشغيل غير الرسمي قطاع التجارة في المرتبة الاولى ثم يأتي بعده قطاع الخدمات، قطاع البناء و الاشغال العمومية، الفلاحة، بالإضافة الى الصناعة.

6-قطاع التعليم: من اكثر الانشطة الموازية المنتشرة كثيرا في قطاع التعليم هي ظاهرة الدروس الخصوصية التي اصبحت ملازمة للدروس الرسمية، و التي كانت تقتصر في البداية على التلاميذ المقبلين على امتحانات وطنية لكن الان توسعت لتشمل التلاميذ من السنة اولى ابتدائي الى اخر مرحلة من التعليم و هي الباكالوريا، ثمن الحصة يختلف من مادة الى اخرى و من منطقة الى اخرى، فقد تحقق في المتوسط دخل يفوق 100 الف دج شهريا دون دفع ضريبة او حتى التصريح عنه، بالاضافة الى الاساتذة المستخلفين و المؤقتين.

7- قطاع الصناعة: يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص وليس لديها حسابات نظامية(18) مثل صياغة الذهب و الفضة، فقد تحوّلت مدينة باتنة مثلا في السنوات الأخيرة إلى قبلة لتجار الذهب و المجوهرات من كل ولايات الجزائر، و مصوغاتها تعرض بمحلات الشرق و الغرب و الجنوب، بفضل شبكة عنكبوتية، أغلب منتجيها ينشطون بطريقة غير نظامية، داخل ورشات غير مرخصة، 98%من إنتاجها مجهول النوعية، وحوالي 95 % من الحرفيين، يعتمدون في عملهم على أدوات بدائية قديمة، و عدد صناع و تجار المجوهرات بباتنة على مستوى السجل التجاري 700 صانع و تاجر، أما عدد العاملين في النشاط الموازي يتجاوز مجموع عدد المسجلين في القطاع كله اي حوالي 2116. وخاصة في منطقة واد الطاقة التي تحوي وحدها أزيد من 800 ورشة متخصصة، عدد الورشات النظامية المرخصة لا يتعدى 200 ورشة، بينما تنشط البقية بطريقة سرية في منازلهم، و مع سياسة التقشف اصبح استيراد المادة الاولية مقتصرا على عدد محدود من التجار من لديهم رخصة، لا يوفرون سوى 1 أو 2 % مما هو متداول، أما باقي فيعتمدون على التهريب و «الكابة»، بطريقة غير قانونية من دبي و تركيا و فرنسا، و بالأخص إيطاليا. و اكثر تعاملات التجار و الحرفيين، لا تتم عن طريق الدفع النقدي، بل عن طريق تدوير المادة الأولية و إعادة تصنيعها، خاصة الذهب المستعمل، وهو ما يشجع البعض على الغش و إضافة بودرة النحاس إلى الذهب. نسب تداول مالية ضخمة ما يكلف الدولة خسارة ملايير الدينارات سنويا، بسبب الغش و التهرب الضريبي، اذ أنها تضيع مداخيل سنوية تعادل 142 مليار دج بسبب التهرب الضريبي و عدم دمغ التجار و الحرفيين للذهب و الفضة المنتجين، و لا تحصل منها حاليا سوى على نسبة تتراوح بين 1 إلى 2 %وطنيا. (19)

و في مجال الصناعات الغذائية لاسيما صناعة زيت الزيتون فعدم تنظيم هذه الشعبة، و انتشار القطاع الموازي فيها، حيث لا تجد سوى متعامل او اثنين في الأسواق الخارجية أمام العمالقة العالميين يؤثر في أسعار مادة زيت الزيتون الجزائري، تعد الأغلى في العالم، حيث يباع اللتر الواحد بين 6 و 7€، فيما يقدر بـ 2€ لدى المنافسين، بالاضافة الى الغش في المادة، و هذا ما يعيق تطوير الصادرات الجزائرية في هذا الفرع رغم القدرات الهامة ونوعية المنتوج المحلي.

8-القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في الجزائر كغيره من القطاعات الاخرى من انتشار عدة نشاطات انتاجية زراعية غير رسمية تولد سلع تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها، و يظهر ذلك في الزراعة النباتية بامتلاك عدد معتبر من الفلاحين لمساحات زراعية هامة سواء عن طريق الميراث او الشراء او حتى الاستئجار، يتم استغلالها في انتاج عدة منتوجات في السنة و تسويقها بصورة فردية بعيدا عن اجهزة الدولة، او في التربية الحيوانية بتربية اعداد معتبرة من الحيوانات(مواشي، دواجن، نحل...)، او في الصيد البحري، وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المسوح الزراعية.

وحتى المساحات المحتكرة من قبل التعاونيات والمستثمرات التابعة للدولة والتي تقدر بحوالي 80% من مساحات الفلاحية، في مجملها غير مستغلة أو تم تحويل نشاطها لأغراض غير فلاحية، ويشمل القطاع الزراعي غير الرسمي أعداد هائلة من الناشطين بدون تأمين اجتماعي ولا صحي خاصة في الريف.

9- قطاع الخدمات: يشمل هذا النشاط العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، كالخدمات الشخصية مثل صالونات الحلاقة والتجميل والمغاسل وتنظيف المساكن، العلاج البديل، وحدات النقل الخاصة أو الفردية مثل سيارات الأجرة وسيارات نقل البضائع، و غيرها والتي يغلب عليها الطابع الفردي وتصنف ضمن القطاع غير الرسمي ولا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات الوطنية لعدم الحصول على بياناتها .

بهذه الأرقام الضخمة، فالسوق الموازية هي ثروة اقتصادية مهملة، ومورد مالي ضخم غير مستغل، يستحوذ على أكثر من 50% من الاقتصاد الوطني، و يشكل ربحا ضائعا كبيرا لخزينة الدولة تقدر بين 40 و50 مليار دولارسنويا، لأنه مس جميع القطاعات الاقتصادية للدولة، كما تشكل السوق الموازية خطرا على المستهلك والاقتصاد الوطني لان 80 % من المنتجات المقلدة أو منتهية الصلاحية والفاسدة تمرر عبر هذه السوق لأنها غير مراقبة، و بهذا فان التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي بات يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري، لذلك وجب البحث عن حلول فعالة لضبط الظاهرة.

رابعا: تقنين السوق الموازي و تحويل ايراداته الى خزينة الدولة

الاقتصاد الموازي يؤدي عملا إيجابيا هو امتصاص البطالة بحيث يعد هذا الاقتصاد رافدا مهما لتشغيل الأعداد الهائلة من البطالين وأصحاب الشهادات العليا والمحتاجين واليد العاملة غير الماهرة، مما يساهم في التخفيف من المطالب الشعبية والاحتجاجات والمصادمات والاضطرابات الاجتماعية،" ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده"(20)، لكن مع تزايد حجمه و تعدد و تنوع نشاطاته اصبح يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية لأنه يحرم خزينة الدولة من عائدات جبائية كبيرة ومؤثرة، كما يحرم البنك المركزي من العملة الصعبة التي لا تمر داخل الجهاز البنكي، زد على ذلك التأثير السلبي على توازنات السوق الداخلية، بحيث تنعدم فرص المنافسة الشريفة بين قطاع يخضع للضريبة وآخر لا يلتزم بها، مع انعدام المراقبة وجودة السلع مما يقلل من الانتفاع الأمثل ورفاهية المستهلك، ويحبط المستثمرين الأجانب، و يشجع الفساد وتخلق لدى دافع الضرائب العادي تخوفات من الإدارة الضريبية.

أن علاج ظاهرة الاقتصاد الموازي ليس بالأمر السهل، لكن ليس بالأمر المستحيل ان وجدت إرادة حقيقية لذلك، والبداية تكون بحصر الظاهرة من كل جوانبها وتحديد الهياكل المتحكمة فيها والأشخاص المسؤولين عنها، ثم وضع استراتيجية شاملة و واضحة، تنفذ على مراحل لفترة زمنية معينة، لتحويل انشطة الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، و الاعلان عن ذلك في كل وسائل الاعلام المختلفة: المرئية، السمعية، المقروءة، وحتى في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. و يكون العلاج عن طريق:

- تمكين الناشطين في هذا القطاع الموازي من حوافز للعمل والنشاط القانوني المهيكل كمنحهم قروض، ووضع فضاءات تجارية وتهيئتها على ذمتهم في المدن والقرى، ومتابعتهم من طرف هياكل تقدم لهم المشورة والدعم التقني والإداري والمالي.
- تيسير إجراءات الترخيص، وخفض الرسوم و الضرائب الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي، وتقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة تصل الى 50%، على أن تتحمل الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات، وعلى أن تكون لفترات محددة، حتى يتم تشجيع هذه المؤسسات على توفير حماية للعاملين لديها على الجانب الصحي والاجتماعي، بالإضافة الى تخفيض حدة و كثافة اللوائح القانونية و ذلك بتبسيط الخطوات الاجرائية و تقليل الزمن و المستندات المطلوبة لمراجعة الضريبة و بالأخص على المشروعات الصغيرة.

- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي ومسايرتهما للتطور العالمي، بمراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي، و اعادة مراجعة طرق الكشف على مصادر الدخل وتطوير اليات التحصيل الالكتروني، و ترشيد الاعفاءات الضريبية و الجمركية، مع تحديث طرق الكشف عن التهرب الضريبي و التهريب لزيادة احتمال كشفها و تشديد العقوبات وزيادة الغرامات على فاعليها.

- تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر، وتعزيز دور الأجهزة الأمنية في مساعدة الأجهزة الرقابية في القيام بدورها لمنع الممارسات الخاطئة، مع تشديد العقوبات على الذين يعملون في صورة خفية و على من يقومون بتوظيفهم بزيادة اعداد مفتشي العمل، و اظهار درجة اكبر من التحكم و السيطرة على هذه الاشكال من العمالة الخفية.

- تحسين المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي برفع اجورهم لان ضعف المداخيل يؤدي الى البحث عن دخل اضافي في القطاع غير الرسمي.

- -الاعتماد على القطاع الاجتماعي التعاوني وآليات التمويل الإسلامي كالزكاة والوقف والتمويل الأصغر لإحداث مواطن شغل تستوعب جزءا من العاطلين عن العمل، وتوعية المجتمع المدني بخطورة غياب شروط الصحة والسلامة لمنتجات الاقتصاد غير الرسمي، و تفعيل دوره، وتشجيع جمعيات حماية المستهلك.

- تفعيل القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996 المنظم لشروط و كيفية انشاء مكاتب الصرف، لجلب اكبر عدد ممكن من الباعة غير الرسميين للعملات بانشاء مكاتب صرف خاصة و رسمية، مع دفع الضرائب و اشتراكات التامين الاجتماعي.

- وضع ميكانزمات تجارية جديدة تسودها الشفاهية و المنافسة بإمكانها التقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مع توفير المخابر لمحاربة الغش ، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات بين التجار و الحرفيين و أعوان الأمن و الدرك، لشرح القوانين الخاصة و المنظمة لنشاطهم، تجنبا للمشاكل الناتجة عن الخلط بين الإجراءات العامة و الخاصة.

- ثمة عامل نفسي مهم هو إيصال رسالة إلى العاملين بالاقتصاد غير الرسمي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، بأن الدولة ليست ضدهم وأنها لا تطاردهم، ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدخالهم إلى منظومة الاقتصاد الوطني، وأنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها المتعددة، **و** ان يرى دافع الضريبة ان الاموال التى تؤخذ منة تنفق على الشوارع و الانارة و النظافة و الخدمات الاخرى، عند ذلك يتحول فكر من يتهرب من الضريبة الى دفعها بدون اكراه.

و بهذا يتم تضييق حجم الاقتصاد الخفي و حصره في اضيق نطاق ممكن، و الوصول الى ما يمكن ان يطلق عليه "**الحجم الامثل للاقتصاد الخفي**" و هو الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية للقضاء عليه مع الايراد الحدي الذي ينتج عن هذه العملية، اي يتم التقليل من الاثار السلبية له الى ادنى مستوى ممكن، و ذلك كله في اطار قياس التكاليف و العوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد، و تلك المرتبطة بالقضاء عليه.(21)

ان عودة الاقتصاد غير الرسمي وضمه لاقتصاد الدولة الرسمي و ضبطه يضاعف حصيلة الضرائب و إيرادات الدولة، فقد قدرت الموارد الضريبية للاقتصاد الموازي في 2007 بنحو مليار يورو،اي ما يقدر بحوالي95 مليار دج انذاك، كما ان و حسب وزارة المالية في 2017 كانت قيمة الجباية العادية في الجزائر حوالي 2761 مليار دج، وهي لا تمثل سوى 20%، هذا يعني ان قيمة التحصيل الكلية =2761 + (2761 مليار دج 80 X%)=13805 مليار دج، وبالتالي قيمة التهرب الضريبي هي 11044 مليار دج، و على اعتبار ان الانفاق الحكومي هو 200 مليار دج شهريا، فان قيمة التهرب الضريبي لسنة واحدة تسير به خزينة الدولة لفترة 55.22 شهر(اي حوالي4 سنوات و 8 اشهر)، و هو رقم معتبر يعمل على القضاء على العجز الموازني و تحقق الخزينة العامة فائض، بالاضافة الى زيادة ايرادات الضمان الاجتماعي و تجنب كل مشاكل التمويل في مؤسساته.

هذا بالاضافة الى ان السيطرة على الاقتصاد الموازي تعمل على تقليل الاحتكار في كثير من السلع و تطبيق شروط السلامة والصحة على السلع والخدمات التي تقدم، وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد بشكل عام، وزيادة معدلات النمو سنويا وزيادة الناتج الوطني وتحقيق العدالة الضريبية، ويصبح بذلك رافدا من روافد التنمية، خاصة في الجهات المحرومة التي تنتشر فيها البطالة وتتفشى فيها مظاهر الفقر والجريمة المنظمة، كما يساهم في محاربة ظاهرة الارهاب لأن أهم مصدر لتمويله يأتي من التهريب الحدودي والنشاطات المختلفة للاقتصاد الموازي.

الخاتمة:

تداخل الاقتصاد غير الرسمي و تباين أنشطته يجعل منه مفهوما صعب التحديد، وهو يشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد، و قد تعددت اسباب ظهوره و ظروف نموه و اتساعه، كما تعددت وتنوعت مجالاته و مظاهره، يزداد حجمه يوما بعد يوم، مع كل زيادة تحدث في الانفتاح على العالم الخارجي، وتوسع حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وما يرتبط به من زيادة في حجم الدخل الوطني، وفي استخداماته في الجزائر وفي مختلف دول العالم.

و يعتبر الاقتصاد الموازي موردا لا يستهان به من حيث العوائد والمداخيل، بإمكانه أن يكون شكلا من أشكال التنمية والمساهمة في تخفيض العجز في الميزانية العامة و في خلق وظائف، ذلك لقدرته على مواجهة البطالة وإبطال مفعول الفقر، كما أنه يعتبر مركز تجربة ومحطة اكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع.

علاج هذه الظاهرة ينصب أساسا على تخفيض الحوافز و الاغراءات نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد الخفي هامشيا، وذلك في إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد وتلك المرتبطة بالقضاء عليه، بحيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق علية الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الاقتصاد الرسمي وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية له إلى أدنى مستوى ممكن.

المراجع:

(1) - قارة ملاك، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب : تونس، المكسيك و السنغال، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص58.

(2)- نفس المرجع، ص57.

(3)- نفس المرجع، ص8.

(4) Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique- Francophone, Genève, 2004, p.6

(5) (6)- CNES, secteur informel: en jeux et défis,2004,p 13 راجع في ذلك: صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص8،9.

(7)اسماعيل قيرة، المعناة اليومية للباعة الجائلين في المدينة الجزائرية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، الازمة الجزائرية- الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و اثقافية-سلسلة كتب المستقبل العربي(11)، ص 366، 367.

(8)حيث يمثل في أحسن الحالات 95% من إجمالي صادراتها-

(9) بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد10، 2004، ص181.

(10) فضيل عبد الكريم، .محمد صالي،النمو الديموغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر،من الموقع:
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-17-ssh/2263-2015-01-29-09-24-51.html

(11) ــ عبد الوهاب بوكروح، 60 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، 15 مارس 2012، من الموقع: /www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-

(12) حبيش علي، الاقتصاد الموازي و الفساد في الجزائر، مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 18، جوان 2015، ص287-288.

(13) نفس المرجع، ص290.

(14) -LAUTIER (B), L'économie informelle dans le tiers monde, Edition la découverte, Paris, 1994،p95

(15) 30 بالمائة من المؤسسات بقطاع البناء والأشغال العمومية تنشط في السوق الموازية،جريدة الجزائر نيوز، 2013/01/14. من الموقع:
https://www.djazairess.com/djazairnews/50096

(16) انظر في ذلك الى بودلال علي، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيمية للفترة (2000 ـ 2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، سنة 2014، ص16-18.

(17) الاقتصاد الموازي يمثل 45 % من الناتج الوطني الخام، من الموقع:/www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=67284

(18) علي بودلال ، مرجع سابق، ص14.

(19) انظر بكل تفصيل الى "ورشات سرية تمون سوق الصياغة"، من الموقع: www.annasronline.com/index.php/2014

(20) - LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, "L'état et l'informel ", Ed : l'Ha rmattan Paris , 1991, p: 08

(21) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص79.